الشاهد النظيــر حتى عصر ابن هشام الأنصاري (ت٧٦١هـ)
تأسيس ومفهـوم
The analogue witness according to Ibn Hisham Al-Ansari
(D. 761 A.H.) Foundation and a Concept

نور عبد الكريم عبد القادر
د. محمد ذنون يونس
أستاذ
جامعة الموصل–كلية التربية للبنات–قسم اللغة العربية

Noor Abdul Kareem Abdul Qader
Mohammad Thanoon Younis
professor
University of Mosul - College of Education for Girls - Department of Arabic Language

nooramain1990@gmail.com
dr.m.thanon@gmail.com

تاريخ الاستلام ٢٠٢٢/٥/١٧ تاريخ القبول ٢٠٢٢/٦/٦

الكلمات المفتاحية: الشاهد النظير، النظير، المثل، الشبيه، الشاهد الأصل

Keywords: Peer witness, peer, proverb, similar, original witness

الملخص

يتضمَّن البحث دراسة الشاهد النظير الذي يورده النحاة بعد الشاهد الأول (الأصيل)، وقد ظهر هذا النوع من الشواهد مع بداية الدراسات اللغوية والنحوية، وبدأ البحث بالتعريف بالنظير والمصطلحات المقاربة له في اللغة والاصطلاح، ثم مراقبة تطور الاستشهاد بالشاهد الأصيل والنظير في كتب النحو بدءًا من الكتاب لسيبويه (ت١٨٠هـ) ومرورًا بالمبرّد (ت٢٨٥هـ) وابن السراج (ت٣١٦هـ) والزجاجي (٣٣٧هـ) وابن جنيّ (ت٣٩٢هـ) وصولًا إلى ابن هشام الأنصاري (ت٧٦١هـ)؛ للوقوف على مديات هذه الظاهرة وتطورها والتأثر والتأثير بين العلماء، والتي تشكل دليلًا يُعتد بهِ في إثبات الأحكام النحوية.

وجاء تقسيم البحث مقدمة وأربعة مباحث، تلتها خاتمة بأهم نتائج البحث وانتهى البحثُ بثبت المصادر والمراجع المعتمدة، وكانت المباحث منسوقة بالشكل الآتي:

المبحث الأول: (النَّظير والمِثلُ والشَّبَه) لغةً واصطلاحًا.

المبحث الثاني: (الشَّاهِدُ) لغةً واصطلاحًا وأهميةً وأنواعًا.

المبحث الثالث: الشَّاهد الأصيل والشاهد النظير.

المبحث الرابع: الشَّاهد النظير قبل ابن هشام.

Abstract

The research deals with the study of the analogous proof that the grammarians cite after the first proof (Al-Asil/the original). This type of proof appeared with the beginnings of linguistic and grammatical studies, and the research dealt with observing the development of this proof in the grammar books from Sibawayh (D.180 A.H.), Al-Mubarrad (D. 285 AH), Ibn Al-Siraj (D. 316 A.H.), Al-Zajji (337 A.H.) and Ibn Jinni (d. 392 A.H.) to Ibn Hisham al-Ansari (D. 761 A.H.) to determine the extent of this phenomenon, which constitutes a reliable evidence in proving grammatical provisions.

المبحث الأول

(النَّظير والمِثْلُ والشَّبَه) لغةً واصطلاحًا وفرقًا

النَّظير والمِثْلُ والشَّبَه لغةً:

لقد تطرقت عدة معجمات إلى شرح معنى (النظير والمثل والشبه) شرحًا لغويًا مفصَّلًا، مع تقارب في دلالات تلك الألفاظ، وذكر اللغويون أنّ (**النظير**) لغةً بمعنى: المِثل والشّبه: "ونظيرُ الشيء: مِثْلُه... وفي التأنيث نظيرةٌ، وجمعه نَظائرٌ"[١]، وَيُقَال: ليس هَذَا نظيراً لذاك، وقيل: سُمِّيت سُوَرُ المفصَّل[٢] (النظائِر) لاشتِباه بعضِها ببعض فِي الطُّول[٣].

ونصَّ ابنُ فارس (ت٣٩٥هـ) مؤصِّلًا جذر (نَظَرَ) أنّهُ: "أَصلٌ صحيحٌ يَرجِعُ فُروعه إِلى معنًى واحِد، وهوَ تَأَمّلُ الشَّيء وَمُعايَنته، ثمَّ يُستعارُ ويُتَّسعُ فيه...، وهذا نَظيرُ هذا من هذا القياسِ؛ أَي: إِنَّه إِذا نُظِرَ إِليه وإِلى نَظِيرِهِ كانا سَواءً" [٤]، وقيل: نَظيرُك: الذِي يُراوِضُك وتُناظِرُه، و المفرد النظيرة، وَهي المِثْل والشِّبه فِي الأَخلاق والأَشكال والأَفعال والأَقوال، وَيقالُ: لَا تُناظِرْ بِكتابِ اللَّهِ ولا بكلامِ رسُولِ اللَّهِ؛ أي: لا تَجعلْ شيئًا نَظِيرًا ومثيلًا لِكلام اللَّه وَكلام الرَسُولِ فَتَتركهما وتأخذ به، وتقول: ناظَرت فُلانًا أي: صِرتُ نَظيرًا له في المُحادثة[٥]، والنظير عند الفيومي "المثل المساوي، وهذا نَظيرُ هذا؛ أي: مُساويه"[٦]، والمُناظِر: هو المِثْل والشَّبيه فِي كلِّ شيءٍ، فتقول: فلانٌ نظيرُكَ، أَي: مِثلك[٧].

وأما **الشبَهُ** لغةً فقد ذكره الخليلُ (ت١٧٠هـ) بقوله: "فلانٌ شَبَهٌ من فلانٍ وهو شَبَهُهُ وشِبْهُهُ، أي: شبيهُهُ، وتقول: شبّهتُ هذا بهذا (وأشبَهَ فلانٌ فلاناً)"[٨]، فهذا يشبه هذا أي: شبيهه، وجاء في المقاييس أنَّ:" الشينَ والباءَ والهاءَ أَصلٌ واحِدٌ يَدُلُّ على تشَابُهِ الشيء وتشَاكُلِهِ لونًا ووصفًا، يُقالُ: شِبْهٌ وَشَبَهٌ وَشَبِيهٌ، وَالشَّبَهُ منَ الجوَاهِر: الذي يُشْبهُ الذهبَ"[٩]، فالشبيه: ما شابَه الشّيءَ شكلًا وجوهرًا، وَالشّبهُ هو المِثْلُ عند الفيومي (ت٧٧٠هـ) المشارك

---

(١) العين، الخليل بن أحمد الفراهيدي: ١٥٦/٨، مادة (نظر).

(٢) المفصّل هو لفظ يطلق على **السور** بَدْءًا من **سورة** ق إلى آخر المصحف.

(٣) ينظر: تهذيب اللغة، الأزهري:٢٦٦/١٤، مادة (نظر).

(٤) مقاييس اللغة: ٤٤٤/٥، مادة (نظر).

(٥) ينظر: لسان العرب، ابن منظور: ٢١٧،٢١٩/٥، ومختار الصحاح: ٣١٣/١ مادة (نظر).

(٦) المصباح المنير في غريب الشرح الكبير: ٦١٢/٢، مادة (نظر).

(٧) ينظر: تاج العروس، الزبيدي: ٢٤٧/١٤-٢٥٠، مادة (نظر).

(٨) العين: ٤٠٤/٣، مادة (شبه).

(٩) ٢٤٣/٣، مادة (شبه).

لصفة من الصفات، يقول: "شَبَّهْتُ الشيءَ بالشيءِ أَقمْتُه مقامَهُ لصِفَةٍ جامِعةٍ بينهما، وتكُونُ الصفَةُ ذاتيّةً ومعنَوِيّةً؛ فالذاتيَّةُ نحوُ: هذا الدرهَمُ كَهذا الدرهمِ، وهذَا السَّوادُ كَهذا السَّوادِ، والمعنَوِيّةُ نحو: زيدٌ كَالأَسدِ أَو كَالحمارِ، أَي: في شِدتِهِ وبَلادَتِهِ، وزيد كَعمرو؛ أَي: في قُوّتِهِ وكرمِهِ...ومجازًا نحو: الغائبُ كَالمعدُومِ...، وأَشبَهَ الوَلدُ أَباهُ وشابَهَهُ إذا شاركهُ في صِفَةٍ من صِفاتِهِ"(١).

وأما **المِثْلُ** لغةً فهو: الشيءُ يُضرَبُ للشيء فيُجعَل مِثلَه، فالمِثلُ: شِبْهُ الشيءِ في المِثال والقَدْر ونحوِه حتى في المعنى، ويقال: ما لهذا مَثيلٌ ؛ أي: ليس له شبيهٌ(٢)، وذكرَ ابنُ فارس عن أصلِ اللفظ: "المِيمُ والثاءُ وَاللامُ أَصلٌ صَحيحٌ يَدُلُّ على مُنَاظَرَةِ الشيءِ لِلشيءِ، وهَذا مِثلُ هذا، أَي: نظِيرُهُ، والمِثلُ والمثَالُ فِي مَعنى واحِدٍ، ورُبَّما قالُوا: مَثِيلٌ كشَبيهٍ، تقولُ العرَبُ: أَمثَلَ السلطَانُ فُلانًا: قتلَهُ قَوَدًا، والمَعنى: أَنَهُ فَعلَ به مِثل ما كانَ فعلَهُ، والمَثَلُ: المِثْلُ أَيضًا، كشَبَهٍ وشِبْه"(٣)، والمِثْلُ: "يُستَعملُ على ثلاثَةِ أَوجُهٍ، بمعنى: الشبيهِ، وبِمعنَى: نفسِ الشّيءِ وذاته، وزائِدةٍ، والجمعُ أَمثَالٌ، وَيُوصَفُ به المذكرُ والمُؤنثُ والجمعُ؛ فَيُقالُ: هو وهي وهما وهُمْ وهُنَّ مِثلُه"(٤).

ونستخلصُ من المعطياتِ المعجمية أن المعاني اللغوية لهذه الألفاظ ومتقاربة لغةً، ويمكن التعامل معها على أنَّها من المترادفات في اللغة، فالألفاظ الدالة على النظير، (المثيل والشبيه) يدلُّ كل منهما على أن شيئين اشتركا في بعض الوجوه، ويأخذ أحدهما حكم الآخر؛ لاتفاقهما في ذلك الوجه(٥)، ونفهم من هذا أنَّ التماثل والتشابه في (النظير) يكون في بعض الأوصاف من دون بعض كما أنَّ الذات مختلفة؛ فالفعل اللازم والمتعدي ذاتان مختلفان يشتركان في بعض الأوصاف.

النَّظير والمِثْلُ والشَّبَه اصطلاحًا:

ذكر الرماني (ت٣٨٤هـ) أنّ **النظير**: "هُوَ الشبيه بمَا لَهُ مثلُ مَعنَاهُ، وَإِن كَانَ من غير جنسه؛ كالفعل المُتَعَدِّي نَظِير الفِعْل الذِي لَا يتَعَدَّى في لُزُوم الفَاعِل، وفِي الاشتِقَاق من

(١) المصباح المنير: ٣٠٣/١، مادة (شبه).
(٢) ينظر: العين: ٢٢٨/٨، مادة (مثل).
(٣) مقاييس اللغة: ٢٩٦/٥، مادة (مثل).
(٤) المصباح المنير: ٥٦٣/٢، مادة (مثل).
(٥) ينظر: أثر النظير في توجيه التراكيب القرآنية في باب العلاقات الاسنادية ومكملاتها "كتاب الحجة لأبي علي الفارسي، رسالة ماجستير، مهدي مليج هليل السميحين، د. عادل البقاعين، جامعة مؤتة، كلية الدراسات العليا ٢٠١٣م:٢٥ .

المصدر... وَغير ذَلِك من الوُجُوه، نَحو: استتار الضَّمِير وَعَمله فِي الظّرْف والمصدر وَالحَال"[١]، وجاء عند التهانوي (ت بعد١١٥٨هـ) أنّ النظير: "ما يكون مشاركًا له؛ أي: لذلك الشيء في الأمرِ المقصود منه...، وقد يطلق (النظير) على (المثال) مسامحةً، ولكن إذا قوبل بالمثال بأن يقال: (هذا نظيرٌ له لا مثال له مثلًا) لا يراد به المثال، بل يراد به أنّه نظيرٌ له، أي: شبيه له"[٢]؛ فالمثيل والشبيه أخصّ من (النظير)؛ لأنهما يستلزمان المطابقة أكثر من النظير، وبهذا ندرك سر الفرق بين قولنا: (مثله) و(نظيره) في الاستعمال النحوي لدى الاستشهاد على القاعدة.

وهناك من ذكرَ أنَّ النظير هو: " أن يجمع الناظم أو الناثر أمرًا ومايناسبه، مع إلغاء ذلك التضاد، لتخرج المطابقة، سواء كانت المناسبة لفظًا لمعنى أو لفظًا للفظ، أو معنًى لمعنى، إذ القصد جمع الشيء إلى ما يناسبه من نوعه، أو يلائمه في أحد الوجوه"[٣]، وبهذا قد يكون (الشاهد النظير) يطابقُ الأصيل لفظًا، أو معنًى، أو لفظًا ومعنًى، أو يلائمه في وجه من الوجوه، فنفهمُ من هذا أنَّ النظير يشترك مع غيره في أمر ويختلفُ عنه في أمر آخر.

و**المِثْل** اصطلاحًا: "هو المشارك للشيء في تمامِ الماهية، قالوا: التماثل والمماثلة اتّحاد الشيئين في النوع، أي: في تمام الماهية،... وقد يقال بعبارة أخرى: المثلان ما يسدّ أحدهما مسدّ الآخر... وإن اختلفا من وجهٍ فلا تماثل"[٤]، فالمثل يكون في تماثل الشيئين في أخصّ الأوصاف، وذكر العسكري (ت٣٩٥هـ) مجيء(المثل) في القرآن الكريم على أربعة أوجه؛ أولها: الشَّبه، كما في قوله تعالى: ﴿مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ ٱلَّذِى ٱسْتَوْقَدَ نَارًا﴾ [البقرة:١٧]، فشبَّه حال المنافقين بحال من استوقد نارًا[٥]، كما يأتي المثل بمعنى: النظير، ويستحضر العلماء (الأمثال والنظائر)؛ زيادةً في كشف الخفي، ورفع الأستار عن الحقائق، والبيان، والتوضيح، ورفع الوهم، والتيقن[٦].

وأما **الشّبه** في الاصطلاح فهو المثل والنظير[٧].

---

(١) رسالة الحدود: ٧٢.

(٢) كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، التهانوي:١٤٤٧/٢.

(٣) النظير ودوره في توجيه القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث، رسالة ماجستير، علاء الدين مصطفى البحلوز، بإشراف: يحيى العبابنة، جامعة مؤتة، ١٩٩٧م: ٨.

(٤) كشاف اصطلاحات الفنون: ١٤٥١/٢.

(٥) ينظر: الوجوه والنظائر: ٤٥٢، وأنوار التنزيل وأسرار التأويل، البيضاوي: ١،٤٩.

(٦) ينظر: الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، الزمخشري: ٧٢/١، و مدارك التنزيل وحقائق التأويل، النسفي: ٥٤/١.

(٧) ينظر: كشاف اصطلاحات الفنون: ١٠٠٤/١، والتعريفات الفقهية، البركتي: ١١٩.

وفرق العلماء بين هذه الألفاظ ولم يتفقوا فيها، فذهبَ أبو هلال العسكري (ت ٣٩٥هـ) إلى أن (المثل) أخصُّ من (النظير)، فقال: " الفرق بين المثل والنظير أَن المثلين مَا تكافآ في الذَّات على ما ذكرنَا، والنظير ما قَابل نَظيره في جنس أَفعاله وَهو مُتَمكّن مِنهَا، كالنحوي نَظِير النَّحويّ، وَإِن لم يكن لهُ مثل كَلَامه في النَّحْو أَو كتبه فيهِ، ولَا يُقَال النَّحوِيّ مثل النَّحوِيين؛ لأَن التماثُل يكون حقيقَةً فِي أخص الأَوصَاف وَهو الذَّات"[١].

وذكر السيوطي (ت٩١١هـ) الفَرقَ الدقيق بَينَ المَثيل وَالشَّبِيه والنَّظِير:

فـ "المثيل أخص الثلاثة، والشبيه أعم من المثيلِ وأخصُّ من النظيرِ، والنظير أعمُّ من الشبيهِ، وبيان ذلك أنَّ المماثلة تستلزم المشابهة وزيادة، والمشابهة لا تستلزم المماثلة، فلا يلزم أن يكون شبه الشيء مماثلًا له، والنظير قد لا يكون مشابهًا، وحاصل هذا الفرق أنَّ المماثلة تقتضي المساواة من كل وجه، والمشابهة تقتضي الاشتراك في أكثر الوجوه لا كلّها، والمناظرة تكفي في بعض الوجوه ولو وجها واحدًا"[٢].

وَنستنتجُ من كلامه أنَّ المُماثلة تَستلزمُ المشابهة أكثر من غيرها، فقد تعني المطابقة في جميع الأوصاف، والمشابهة لا تستلزم المماثلة والاشتراك؛ فقد يكون شبيهُ الشّيء غيرَ مماثل له، والنَّظير لا يعني المطابقة، فالمُمَاثَلة تقتَضِي المُسَاوَاةَ في كُلِ شيء، والمُشابهة تقتَضِي الاشتِراكَ فِي أكثر الصفات لا كلّها، والمُناظرة تتحقق في المُشاركة ولو بوجهٍ واحدٍ[٣]، واستعمل ابن هشام لفظ النظير والمثل على أنّهما من المترادفات.

(١) الفروق اللغوية:١/١٥٥.

(٢) الحاوي للفتاوي، السيوطي: ٢/٣٢٩.

(٣) ينظر: الايمان والرد على أهل البدع، عبد الرحمن بن حسن التميمي: ٨٨.

المبحث الثاني

الشَّاهِدُ لغةً واصطلاحًا وأهمية وأنواعًا

ذكرَ ابنُ فارس أنَّ: "الشينَ وَالهاءَ وَالدالَ أَصلٌ يَدُل على حُضورٍ وَعِلْمٍ وإِعلَامٍ لا يخرُج شيءٌ مِن فرُوعِه عَن الذي ذكَرناهُ، مِن ذلِكَ الشَّهادَةُ"(١)، والشاهِدُ: اسم فاعل من (شهِدَ الشَّيءَ)، والعَالم الذِي يبيّن مَا علمه، والشاهِدُ والشَّهيدُ: الحاضِر، والجمع: شهداءُ، وشُهَّدٌ، وشُهَّاد، وأَشْهادٌ، وشُهودٌ، وشَهِدَ الأَمر شَهادةً، فهو شاهدٌ، من قومٍ شُهَّدٍ، والشاهِدُ: من الشَّهادَة عند صاحب السُّلطَة(٢)، وقالَ ابنُ منظور(ت٧١١هـ): "الشَّهادَة خَبرٌ قاطعٌ؛ تقولُ مِنهُ: شَهِدَ الرجلُ على كذَا، وربَّما قالُوا شَهْدَ الرجلُ، بسُكونِ الهاءِ للتخفِيفِ... وقولُهم: اِشهَدْ بكذا، أَي: احلِف...، وشَهِدَ الشاهِدُ عندَ الحَاكِمِ، أَي: بيَّنَ ما يعلَمُهُ، وأَظهره "(٣)، وقيل: "الشَّاهِد: من يُؤَدّي الشهادَة والدلِيل"(٤)، فيتبيّن أنّ الشاهد في اللغة: هو الحاضر، والدليل القاطع، ومن يؤدّي شهادة الحق.

وأما في الاصطلاحِ، فهو: " الجزئي الذي يُستشهَدُ به في إثباتِ القاعدة؛ لكون ذلك الجزئي من التّنزيل، أو من كلام العرب الموثوق بعربيتهم، وهو أخصّ من المثالِ"(٥)، فكل شاهد مثال ولا ينعكس كليًا.

والاحتجاج بالشاهدِ النحويّ يعد من أبكر صور الدراسات اللغوية العربية؛ وذلك لِمَا له من أهمية في إبراز المعاني والتأصيلِ للقواعدِ التي بُنيَت عليها أحكام اللغة العربية، والشواهد النحوية هي الأساس الذي يقومُ عليه النحو وأصوله(٦).

إنَّ الشاهد قول عربي قيل في عصر الاحتجاج، الذي حدَّدَ زمنَه اللغويون، لقائلٍ موثوق بعربيته وفصاحته، يؤتى به للاستدلال على رأي نحوي، أو حكم، أو قاعدة، والشواهد كثيرة في كتب النحو، وهي إمّا أن تكونَ من الآياتِ القرآنيةِ، أو الأحاديث الموثوقة عن النبي (ﷺ)، أو من كلامِ العربِ شعرًا أو نثرًا (٧).

---

(١) مقاييس اللغة: ٢٢٣/٢، مادة (شهد).

(٢) ينظر: المحكم والمحيط الأعظم، ابن سيده: ١٨٢/٤، مادة (شهد).

(٣) لسان العرب: ٢٤٠/٣، مادة (شهد).

(٤) معجم الوسيط: مجمع اللغة العربية بالقاهرة: ٤٧٩/١، مادة (شهد).

(٥) كشاف اصطلاحات الفنون: ١٠٠٢/١.

(٦) ينظر: **الشاهد النحوي مصادره وأهميته في الدرس النحوي العربي**: د.عمار مصطفاوي: مجلة عود الند، ع ٩٧، ٢٠١٤م، متاح على الشبكة، https://www.oudnad.net/spip.php?article١١٣٢.

(٧) ينظر: معجم المصطلحات النحوية والصرفية: محمد اللبدي: ١١٩-١٢٠.

والاحتجاج النقليّ هو في حقيقته الاستشهاد، ومعناه: "إثبات صحة قاعدة، أو استعمال كلمة أو تركيب، بدليل نقلي صحَّ سنده إلى عربي فصيح سليم السليقة"[١]، فهو إيراد قول من أقوالِ العرب الفصحاء الذين يصحُّ الاستشهادُ بأقوالهم بحسب الشروط؛ لإثباتِ قاعدة او مسألة أو قضية من قضايا اللغة العربية[٢]؛ لذلك عُنِيَ العلماء والدارسون بالشاهد، وتنوعَت الدراسات فيه بين جمعٍ، وشرحٍ، وإعرابٍ، وتحليلٍ له، ومِن أهمها:

- الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه، د. خديجة الحديثي،١٣٩٤هـ - ١٩٧٦م.
- الشاهد النحوي في معجم الصحاح للجوهري، رسالة ماجستير، مأمون تيسير، بإشراف: أ.د. أحمد حامد، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح، ٢٠٠٥م.
- الشاهد النحوي مصادره وأهميته في الدرس النحوي العربي، د.عمار مصطفاوي، مجلة عود الند، ع ٩٧، ٢٠١٤م، متاح على الشبكة.
- الأسس العلمية في دراسة الشاهد النحوي "شرح شذور الذهب لابن هشام نموذجا": أ.د.محمد ذنون يونس الفتحي، والباحثة: شيماء سالم حميد، دار الفتح، عمان، ١٤٤٢هـ-٢٠٢١م وغيرها من الدراسات.

ولابدّ في هذا المقام من أن نفرقَ بين (الشاهد والمثال) في الاستعمالِ الاصطلاحي لدى اللغويين، فقد فرَّق التهانوي (ت بعد١١٥٨هـ) بين المصطلحين فالمثال عنده جزئيّ يذكر لإيضاح القاعدة، وكل شاهد يصلحُ مثالًا وليس العكس، فكلّ ما يصلحُ للإثباتِ يصلحُ للإيضاحِ، وهو أعمّ من الشاهد[٣]، فهو يرى أنَّ الشاهدَ للإثبات، والمثال للتوضيح والإيصال، ووظيفة الشاهد تقريرية، وأمّا وظيفة المثال فبيانية، وكلّ شاهد مثال، ويجوزُ القصد بالشاهد الإيضاح والإثبات والإيصال جميعًا، أمّا المثال فلا يكون حجةً أو دليلًا على ثبوت قاعدة[٤]، وقال الآلوسي (ت١٣٤٢هـ) في الفرق بينهما: "اعلم أن المثال: هو الجزئي الذي يذكر لإيضاح القاعدة، وإيصالها إلى فهمِ المستفيد ولو بمثال جَعْلي، وأنّ الشاهد: هو الجزئي الذي

(١) من تاريخ النحو العربي، سعيد الأفغاني:١٧.

(٢) ينظر: الشاهد النحوي في معجم الصحاح للجوهري (رسالة ماجستير): مأمون تيسير مباركة، بإشراف: أ.د.أحمد حامد، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح٢٠٠٥م: ٢٤.

(٣) ينظر: كشاف اصطلاحات الفنون: ١٤٤٧/٢.

(٤) ينظر: مصطلحا الشاهد والاستشهاد المفهوم والأنواع والوظائف، د. الصالحي عبد الرزاق، مجلة دراسات مصطلحية، ع٦، ١٤٢٧- ٢٠٠٦م: ٨٩-٩٠.

يُذكَر لإثبات القاعدة، كآية من التنزيل، أو قول من أقوال العرب الموثوق بعربيتهم، فالفرق بينهما بالعموم والخصوص المطلق" [١].

نستخلص من ذلك التفريق بين ما يندرج تحت الاستشهاد، وما يندرج تحت التمثيل في المادة اللغوية يعود إلى نوع النص ومن أنتجَه؛ فإذا كان النصُّ من النوع الذي يعَدُّ أساسًا تقومُ عليه القواعد، قرآنًا، أو حديثًا نبويًا، أو من كلام العربِ شعرًا أو نثرًا، قائله موثوق به من عصرِ الاستشهاد، أو ينتمي إلى قبيلة من القبائل التي قُبِلَت لغاتها، فهو من النوعِ الأول (شاهد) الذي يأتي لرصد الظواهر اللغوية، أمّا إذا كان النصُ مصنوعًا، بأن ساقَهُ النحوي نفسه، أو كان مجهولَ القائل، أو ساقه من لا يحتجُّ بكلامهم، أي: خارج الدائرة الزمانية والمكانية للاستشهاد، فهو تمثيل للقاعدة، وهدفه الإيضاح والبيان والتطبيق للقاعدة، فالشواهد سيقَت لإثبات صحة القاعدة، وأمّا الأمثلة فيصوغُها المصنفُ مثلًا؛ ليوضح بها القاعدة، وتُعَدُ بمثابة الجانب التطبيقي و التوضيحي للقاعدة، وليست دليلًا على صحتها.[٢]

أهمية الشاهد النحوي ومصادره:

للشواهد أهمية كبيرة في علم النحو، قيل: " الشاهد في علم النحو: هو النحو"[٣]، فهو أحد أهم جوانبه؛ لذلك فإنَّ له أهمية عظيمة لدى العلماء على اختلاف مذاهبهم، فكانوا يعتمدون عليه في تصنيف كتبهم، فكلما كانت الشواهد صحيحة وموثوقة، كان الكتابُ مقبولًا لدى العلماء، فأهميته تُعد جوهرية في كل ما له علاقة بالدرس اللغوي والنحوي، يتبيّن ذلك على مستوى التفسير، أو الترجيح، أو التعليل، أو التحليل...الى غير ذلك، وعلى مستوى التأصّيل للقاعدة النحوية، وقد جرى التنبيه سابقًا على أنّ الشواهد تساق في الأصل لإثبات صحة القاعدة[٤]، وهي الأساس الذي يقوم عليه النحو العربي وأصوله، ويستوي فيها الشاذ والقليل والكثير، وتكمن أهميته في إزالة الشك وتحقيق الإقناع، ويُعنَى العلماءُ بوفرة الشواهد وصحّتها؛ لقبول القاعدة، وعلى الرغم من ذلك فإنّ هناك أحكامًا وقواعدَ تخلو من الشواهد فالمسائل ليست سواء؛ فهناك ما هو معروف لدى الجميع وبديهيّ؛ ولأنه من المطّرد في

(١) اتحاف الأمجاد في ما يصح به الاستشهاد، محمود شكري الألوسي: ٦٠.

(٢) ينظر: التحليل النحوي وأثره في الاستدلال البلاغي، أ.د.محمد ذنون يونس، الباحثة ضحى محمد شيت: ٢٣.

(٣) نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، الشيخ محمد الطنطاوي: ١٩٧.

(٤) ينظر: الشواهد والاستشهاد في النحو، عبد الجبار النايلة: ٢٥، و الشاهد النحوي مصادره وأهميته في الدرس النحوي: ٩٧.

الكلام، وليس غريباً، فلم يستشهدوا على أنّ المبتدأ والفاعل اسمان؛ لأنهما من المسائل البديهية المتفق عليها[١].

أما مصادر الاستشهاد فمعروف ترتيبها عند اللغويين كالآتي:

١. القرآن الكريم: هو أفصح كلام عربي، بل هو قمّة الفصاحة، تتجلّى فصاحته في إعجازِ معناه، وإيجاز لفظه، فهو النص الوحيد الموثوق بصحته كلَّ الوثوق، فكان من أكثر النصوص الذي حمل مسؤولية الاستشهاد للقواعد النحوية [٢].

٢. الحديث النبوي الشريف: هو كلام الرسول (ﷺ) ويحتج به؛ لأنه قيل في عصر الاحتجاج، لكن اختلفت نظرة اللغويين والنحاة إلى الحديث الشريف المروي عن رسول الله (ﷺ)؛ فبعضهم يستشهدون به في قضاياهم، وهناك من يستبعدونه فلا يستندون إليه في إثبات قاعدة أو قضية لغوية معينة؛ ويعود سبب ذلك إلى الوضّاعين على لسان رسول الله (ﷺ)، والنقل بالمعنى من قِبل الأعاجم والتجويز للرواية بالمعنى، وأخذت قضية الاستشهاد بالحديث الشريف على يد ابن مالك (ت٦٧٢هـ) عناية لم تتحقق لها من قبل، فكان مُكْثِرًا من الاستشهاد بالحديث واستمدَّ من نصوصه القواعد والأحكام النحوية، وكذلك فعلَ ابن هشام الأنصاري (ت٧٦١هـ) في كتابه (مغني اللبيب عن كتب الأعاريب)[٣].

٣. الشعر: هو من كلام العرب المنظوم، الّذي يتناقلُه الناسُ ويحفظه الرواة، وقد قُسِّمَ على طبقات بحسب عصور الشعر، فهو: (جاهلي، ومخضرم، وإسلامي، ومحدث وشعراؤه هم المولَّدون (المحدَثون)، وكان البصريون يستشهدون بشعر الطبقتين الأولى والثانية إجماعًا،

(١) ينظر: الشاهد النحوي مصادره وأهميته في الدرس النحوي، والأسس العلمية في دراسة الشاهد النحوي : ١٥.

(٢) ينظر: الشاهد النحوي في شرح ألفية ابن مالك عند ابن الناظم (رسالة ماجستير)، بثينة إبراهيم، بإشراف: بابكر نور زين العابدين، كلية اللغات، جامعة السودان، ١٤٣٨هـ، ٢٠١٤م: ٥٣.

(٣) ينظر: تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، ناظر الجيش:٦٩/١. وقضية الاستشهاد بالحديث في اللغة بين مانعِيها ومُجَوِّزيها، د. فريد أمعضشو، مجلة الداعي الشهرية الصادرة عن دار العلوم ديوبند، ١٤٣٧ هـ، ٢٠١٦م ع٦.

ولم يستشهد الأكثرية بشعر الطبقة الثالثة، وخُتِمَ الاستشهادِ بالشعر بابن هرمة سنة (١٥٠هـ)[١].

٤. النثر: هو كلام العرب من خطب وأمثال وأقوال، ويستشهد به في اللغة والنحو والصرف، ويحتجُّ منه بما ثبت عن الفصحاء الموثوق بعربيتهم، وقد حدد العلماء القبائل التي يؤخذ منها الشاهد اللغوي شعرًا ونثرًا، وهم: (قيس، وتميم، وأسد)، فإن هؤلاء هم الذين أكثر ما أُخِذ عنهم، (ثم هذيل، وبعض كنانة، وبعض الطائيين)، ولم يؤخَذْ عن الحضر سكان المدن القريبة من الهند، والشام، والفرس، وغيرهم الذين خالطوا الأعاجم وفسدت ألسنتهم[٢].

(١) ينظر: العمدة في محاسن الشعر وآدابه، ابن رشيق القيرواني: ١١٣/١، واتحاف الأمجاد في ما يصح به الاستشهاد: ٧٥، والشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه، د. خديجة الحديثي: ١٥٩.

(٢) ينظر: الاقتراح في أصول النحو، السيوطي: ٤٧، والشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه: ٧٨.

المبحث الثالث

الشاهد الأصيل والشاهد النظير

اعتاد النحويون في عرض الشواهد للقواعد النحوية التمييز بين الشاهد الأصلي والنظيري، فنجدهم يعدّون مجموعةً من الشواهد على أنَّها شاهد أصلي للقاعدة، ثم بعد ذلك يوردون شاهدًا أو عدة شواهد، بوصفها شواهد **نظيرة**، فالشاهد الأصلي: هو الكلام الفصيح الذي يؤتى به؛ لإثبات القاعدة، وأمّا **الشاهد النظيري**: فهو الشاهد الآخر الّذي يؤتى بهِ بعد الشاهد الأصيل صحيحًا بذاته ، أو كان مثالًا مصوغًا لا يصلح للاستشهاد بل للتمرين، أو قولًا نثريًا، أو شاهدًا شعريًا فصيحًا آخرًا بعد الشاهد الأول؛ لدعم الشاهد الفصيح وتدريب القارئ على ادراكه في المسألة المُمَثّل لها(١)، فذلك الشاهد الثاني الذي يأتي بعد الشاهد الأول يعمل على دعمِهِ وتقويته، وإبراز مَلَكَة القياس لدى المصنف في ذكر الشواهد الشبيهة مع إكساب المهارة للباحث والدارس، وهو ذو قيمة وأهمية كبيرة لدى علماء العربية؛ وتتمثلُ أهميته في تقوية الشاهد الأصلي وتعضيده، ومن ثمَّ فإنَّه يقوم بتأكيد القاعدة النحوية، وتزويد القارئ بالمقدرة التطبيقية بمعرفة النظير ومدى قربه وبعده من الشاهد الأصلي.

فالشواهد النظيرة هي: ما جمعه علماء اللغة من آيات القرآن الكريم، أو الحديث النبويّ الشريف، وكلام العربِ شعرًا ونثرًا أو مثالًا مصوغًا، يؤتى به بعد الشاهد الأول، ويكون مِثلًا له في اللفظِ أو الحكمِ أو فيهما معًا، ويستَشهدُ به؛ للدلالة على وجود أمثلة نظيرة للمسألةِ المدروسة(٢)، إذ يُسهمُ في تعزيز مكانة القواعد النحوية، فيكون:" تمثيلًا للقاعِدةِ، أو قِياسًا عَليها، أو مُخالفةً لها لإثباتِها أو نفيها، أو توسيعها، أو تضييقها"(٣).

ويستحضر العلماء (الأمثال والنظائر)؛ زيادةً في كشف الخفي، ورفع الأستار عن الحقائق، والبيان، والتوضيح، ورفع الوهم، و زيادَة التيقن(٤).

ويُلحظُ أنَّ ابن هشام كان قد استشهد بالنظائر في كتابه (مغني اللبيب) لدعم شواهد المسائل النحوية الأصلية (توجيهًا، وترجيحًا، وخلافًا، واعتراضًا، وإثباتًا لرأي من آراء العلماء... وغيرها) من الموضوعات التي ورد فيها، وأكثر منها في كثير من المسائل النحوية،

---

(١) ينظر: النظير الشعري في كتب الخلاف النحوي دراسة صوتية صرفية نحوية (اطروحة دكتوراه)، بيان علي يوسف العمري، جامعة اليرموك، ١٤٢٦هـ-٢٠٠٥م: ٨.

(٢) ينظر: النظير ودوره في توجيه القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث، رسالة ماجستير: ٨.

(٣) النظير الشعري في كتب الخلاف النحوي: ٧.

(٤) ينظر: الكشاف: ٧٢/١، ومدارك التنزيل وحقائق التأويل، النسفي: ٥٤/١.

واستعمل في ذلك مصطلحات (النظير) أو ما يرادفه نحو: (مثل ذلك، ومثله، ومثل هذا وشبيهه)، واستعمل صورًا متعددة للنظائر تتمثل بالقرآن الكريم وقراءاته والأحاديث النبوية الشريفة، والكلام العربي الفصيح من شعرٍ ونثرٍ، فقد ذكَرَ في مقدمة كتابه في أثناء حديثه عن أسباب طول كتب الإعراب، ما نصه: "تجنبتُ هذين الأمرين [كثرة التكرار في كتب المعربين، وذكر ما لا يتعلق بالإعراب، وإعراب الواضحات]، وأتيتُ مكانهما بما يتبصَّر به الناظر، ويتمرّنُ به الخاطر، من إيراد النظائر القرآنية، والشواهد الشعرية"[1]، وكان للشاهد القرآني النصيب الأكبر من الشواهد النظيرة في الكتاب، وهو أسلوب تعليمي وتدريبي للطالب، فربّما يكون الشاهد الأصلي صعبًا ويحتاج إلى تأمّل، فيأتي بالنظير لتوكيد المعلومة وتوضيحها.

(١) شرح الخطيب على مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، مقدمة المصنف: ٦٣/١.

المبحث الرابع

الشاهد النظير قبل ابن هشام

لم يكن ابن هشام (ت٧٦١هـ) بدعًا في إيراد الشواهد النظيرة؛ فلو ألقينا نظرةً على المؤلفاتِ التي سبقَته لرأينا أنَّها أوردَتْ تلك الشواهد النظيرة، فهذا ابن جني (ت٣٩٢هـ) يشهد بأنّ سيبويه قد اعتمدَ على النظائر، في قوله:" فإنّ سيبويه كثيرًا ما كان يعتمد في كتابه على إيراد النظائر؛ ليؤنس بها"[١]، وقد ضمّن سيبويه (١٨٠هـ) في كتابه عددًا الشواهد والأمثلة النظيرة[٢]، ولنورد لذلك مِثالًا، فقد ذكرَ في باب (تكسير الواحد للجمع): ما كان من الأسماء على ثلاثة أحرف يُجمَع جمع قلّة على (أفعُل)، مثل: كلُب وأكلُب، فرخ وأفرُخ، وقد يجمع (فَعْل) على (أفعال) مكان (أفعُل)، كقول الشاعر في "زند" "أزناد"[٣]:

وُجِـــدتَ إذا اصْـــطلَحُوا خَيْـــرَهم وزَنْـــــدُكَ أَثْقـــــبُ أَزْنادِهَـــــا

ومن ذلك: أفراخ وأفراد، ثم ذكر **نظيره** وهو جمع (أنف) على (آناف)، في قول الأعشى[٤]:

إذا روَّح الرّاعـــي اللَّقـــاح معزِّيـــاً وأَمْسَـــتْ علـــى آنافِهـــا عَبَراتُهـــا[٥]

وفعَلَ الشيء نفسه المبرّد (ت٢٨٥هـ)، ففي باب (حتى) ذكر قول الشاعر[٦]:

سَـــريْتُ بِهِـــمْ حتّـــى تكِـــلَّ مطِـــيّهُم وحتّـــى الجيـــادُ مَـــا يُقـــدْنَ بأرســـانِ

(حتى تكلَّ)، أي: إلى أن تكلَّ، وأما (حتى الجيادُ) فالجياد اسم في موضع رفع، وذكر شاهدًا **نَظِيرًا** للرفع بعد (حتى) في الاسماءِ، وهو قول الفرزدق[٧]:

فَيَـــا عَجبًـــا حتّـــى كُلَيـــبٌ تَسُـــبُّني كـــأنَّ أَبَاهَـــا نَهْشَـــلٌ أَو مُجاشِـــعُ

أَي: وَحَتَّى كُلَيبٌ هَذِه حَالهَا[٨].

---

(١) المنصف، ابن جني: ١١.

(٢) ينظر: الكتاب: ١٥٠/٣، ٥٦٨/٣، ٣١٤/٣، ٤٩/٤.

(٣) ديوان الأعشى الكبير: ٧٣.

(٤) ديوان الأعشى: ٨٧.

(٥) ينظر: الكتاب: ٥٦٨/٣.

(٦) ديوان امرئ القيس:١٦١.

(٧) ديوان الفرزدق بشرح علي فاعور: ٣٦١، وينظر: خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، عبد القادر البغدادي: ١١٣/٩.

(٨) ينظر: المقتضب: ٤١/٢، وشواهد نظيرة في: ٣٧٣/٣، و ٢٥٦/٤.

وكان ابن السراج (ت٣١٦هـ) متابعًا لسيبويه والمبرد في إيراد الشواهد النظيرة، فقد ذكر أنَّ الفعل الماضي يأتي بمعنى المستقبل، كقوله تعالى: ﴿ وَلَئِنْ أَتَيْتَ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَٰبَ بِكُلِّ ءَايَةٍ مَّا تَبِعُوا۟ قِبْلَتَكَ ﴾ [البقرة: ١٤٥]، ثم ذكر شاهدًا **نظيرًا** وهو قوله تعالى: ﴿ وَلَئِن زَالَتَآ إِنْ أَمْسَكَهُمَا ﴾ [فاطر:٤١]، أي: لا يمسكهما[١].

واقتفى الزجاجي (ت٣٣٧هـ) أثر سابقيه في إيراد الشواهد النظيرة[٢]، من ذلك ما ذكره في (باب العطف) من قوله تعالى: ﴿ وَأَرْسَلْنَٰهُ إِلَىٰ مِاْئَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ ﴾ [الصافات:١٤٧]، أن (أو) بمعنى: بل، فلا يُتصوَّر الشك هنا؛ لأنَّ الشك من اللَّه تعالى مستحيلٌ، والتقدير: بل يزيدون، ثم أتى بشاهدٍ نظيرٍ بقوله: **ونظيره** قوله تعالى: ﴿ فَقُولَا لَهُۥ قَوْلًا لَّيِّنًا لَّعَلَّهُۥ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَىٰ ﴾ [طه:٤٤]، والله أعلم أنَّه لا يتذّكر ولا يَخشَى، كأنَّه قال: لعلّه يتذّكر أو يَخشى على رجائكما[٣].

وعند العودة إلى ابن جني (ت٣٩٢هـ) نجد الشيء نفسه فيما يتصل بالاستدلال بالشواهد النظيرة، منه ما ذكره في باب عقده بعنوان (تقاود السماع وتقارع الانتزاع) من قول الشاعر[٤]:

زمـــان عَـــليّ غـــرابٌ غـــدافٌ فطيَّـــرهُ الـــدَّهرُ عنّـــي فطَـــارَا

ثمَّ ذكر شاهدًا قرآنيًا **نظيرًا** للبيت في عطف الظرف على الفعل وهو قوله تعالى: ﴿ يَوْمَ تُبْلَى ٱلسَّرَآئِرُ ۝٩ فَمَا لَهُۥ مِن قُوَّةٍ وَلَا نَاصِرٍ ﴾ [الطارق:٩، ١٠][٥]، وقال: "فالآية **نظيرة** البيت في العطف وإن اختلفَا في تقدمِ الظرف تارةً وتأخرّه أخرى"[٦].

---

(١) ينظر: الأصول في النحو: ١٩٠/٢، وينظر بقية الشواهد النظيرة في: ٥٤/٢، ٧٤/٢، ٣٠٣/٢، ٣٤٩/٢.

(٢) ينظر: شرح جمل الزجاجي، ابن عصفور: ٤٢٢/١، ٣٣/٢، ٣٩٤/٢، ٢١٦/٢،

(٣) ينظر: المصدر نفسه: ١٩٢/١.

(٤) شعر أبي حية النميري: ٤٣، وينظر: أمالي المرتضى: ٤٤٥/١، ولسان العرب: ٦٤٥/١.

(٥) ينظر: الخصائص: ١٠٨/١، وينظر: شواهد نظيرة أخرى: ٣٠٨/١، ١٧٣/٢، ١٧٠/٢، ١٧٦/٢
٢٦٣/١.

(٦) المصدر نفسه: ١٠٨/١.

وتابع الزمخشري (ت٥٣٨هـ) من سبقه في إيراد الشواهد القرآنية النظيرة في عدة مواطن من تفسيره، منها ما ذكره في (سورة هود) من قوله تعالى:﴿ يَوْمَ يَأْتِ لَا تَكَلَّمُ نَفْسٌ إِلَّا بِإِذْنِهِۦ ۚ فَمِنْهُمْ شَقِيٌّ وَسَعِيدٌ ﴾ [هود:١٠٥]، وقال: إنّه **نظيرٌ** لقوله تعالى: ﴿ لَّا يَتَكَلَّمُونَ إِلَّا مَنْ أَذِنَ لَهُ ٱلرَّحْمَٰنُ وَقَالَ صَوَابًا ﴾ [النبأ:٣٨] (١)، فنلحظ أنَّه جاء بشاهد نظير للأول في المعنى، كذلك أوردَ شاهدًا نظيرًا لحذف المتعلق من الجارّ والمجرور في البسملة فقال: "و**نظيره** في حذف متعلق الجارّ قوله تعالى: ﴿ فِى تِسْعِ ءَايَٰتٍ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ وَقَوْمِهِۦٓ ﴾ [النمل: ١٢] أي: اذهب في تسع آيات"(٢).

وتابعَ ابن الشجري (ت٥٤٨هـ) النحويين في ذكر الشواهد النظيرة ومثال ذلك في زيادة (الباء) قال: "زيدت الباء في نحو: (كفى بالله) حملًا على معناه، إذ كان بمعنى (اكتفِ) بالله، و**نظيره** قولهم: حسبك بزيد، زادوا الباء في خبر (حسبك)؛ لمَّا دخله معنى (اكتفِ)"(٣)، وكذلك في حذف جواب (إنْ) ذكر قولًا نظيرًا للشاهد القرآني قوله تعالى: ﴿ فَإِن تَنَٰزَعْتُمْ فِى شَىْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ ﴾ [النساء: ٥٩] فقال: " أي: إن كنتم تؤمنون بالله فردّوه إلى الله والرسول، و**نظيره** في الكلام: (أنت ظالم إنْ فعلْتَ)، حُذفَ جواب (إنْ فعلت)؛ لدلالة قولك: (أنتَ ظالم)، عليه"(٤).

ونجد الشيء نفسه عند السهيلي (ت٥٨١هـ) حيث ذكر شاهدًا نظيرًا في قولهم: " (إنها لإبل. أم شاء؟) أضربَ عن اليقين ورجعَ إلى الاستفهام حين أدركه الشك، ونظيره قول الزباء حين تكلمت بـ (عسى) ثم أدركها اليقين فقالت: (عسى الغوير) وهي متوقعة شراً، ثم غلبَ على ظنها الشر فختمت الكلام بحكم ما غلب على ظنها لا بحكم عسى"(٥).

---

(١) ينظر: الكشاف : ٤٢٩/٢، وينظر شواهد نظيرة أخرى:١٦٩/٢، ٤٨٠/٣، ١٢٢/٤، ٢٤٦/٤.

(٢) ينظر: المصدر نفسه:٢/١.

(٣) أمالي ابن الشجري: ٢٢٢/٣، وينظر: شواهد نظيرة أخرى: ٨٠/١، ١١٦/١، ٢٧٣/٢، ٢٢٣/٣.

(٤) أمالي ابن الشجري: ١١٩/٢.

(٥) نتائج الفكر في النحو: السهيلي: ٢٠٥، ٢٠٦.

وعُني ابن مالك (ت٦٧٢هـ) بالشواهد والأمثلة النظيرة[١]، من ذلك ما أورده في باب (إعمال المصدر) من قول الشاعر[٢]:

وَبَعْـــضُ الحِلْـــمِ عِنْـــدَ الجَهْـــلِ لِلذِّلَّـــــــــةِ إذْعَـــــــانُ

للاستشهاد على وجود مصدر آخر محذوف؛ لدلالة الموجود عليه، والتقدير: وبعض الحلم أذعن للذلة إذعان، وعلى هذا التقدير ذَكرَ شاهدًا يكون نظيرًا للبيت، وهو قوله تعالى: ﴿ وَشَرَوْهُ بِثَمَنٍۭ بَخْسٍ دَرَٰهِمَ مَعْدُودَةٍ وَكَانُوا۟ فِيهِ مِنَ ٱلزَّٰهِدِينَ ﴾ [يوسف:٢٠]، فالتقدير: وكانوا زاهدين فيه من الزاهدين[٣].

ويبدو أنَّ ابن هشام قد تأثرَ بشيخِهِ أبي حيان (ت٧٤٥هـ) في إيراد الشواهد النظيرة، فهي كثيرة في تفسيره، ومنها إيراده قوله تعالى: ﴿ وَٱلَّذِينَ جَٰهَدُوا۟ فِينَا لَنَهْدِيَنَّهُمْ سُبُلَنَا ۚ ﴾ [العنكبوت:٦٩] فذكر في إعرابها: "والذين: مبتدأ خبره القسم المحذوف وجوابه وهو (لنهدينهم)، وبهذا رُدَّ على أبي العباس ثعلب في منعه أن تقع (جملة القسم والمقسم عليه) خبرًا للمبتدأ، ونظيره: ﴿ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ لَنُبَوِّئَنَّهُم ﴾[العنكبوت: ٥٨]"[٤]، وذكر في قوله تعالى: ﴿ فَٱدْعُ لَنَا رَبَّكَ يُخْرِجْ لَنَا مِمَّا تُنۢبِتُ ﴾ [البقرة:٦١] سبب الجزم فـ (يُخْرِجْ لنا) مجزوم؛ لأنه جواب الأمر (ادعُ)، و**نظيره** قوله تعالى:﴿ وَأَوْفُوا۟ بِعَهْدِىٓ أُوفِ بِعَهْدِكُمْ ﴾ [البقرة:٤٠][٥].

ومن الشواهد النظيرة لظاهرة العطف ذكرَ قوله تعالى: " ﴿ وَيُكَلِّمُ ٱلنَّاسَ فِى ٱلْمَهْدِ وَكَهْلًا ﴾ [آل عمران:٤٦] عطف (ويكلم)، وهو حال أيضاً على (وجيهاً)، و**نظيره** قوله تعالى: ﴿ أَوَلَمْ يَرَوْا۟ إِلَى ٱلطَّيْرِ فَوْقَهُمْ صَٰٓفَّٰتٍ وَيَقْبِضْنَ ۚ ﴾ [الملك:١٩] أي : وقابضات"[٦]، وله شواهد نظيرة من الشعر أيضًا، منها ما ذكرهُ في تفسير قوله تعالى: ﴿ إِنَّ وَلِيِّىَ ٱللَّهُ ٱلَّذِى نَزَّلَ ٱلْكِتَٰبَ ۖ

---

(١) ينظر: شرح تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، شواهد نظيرة في: ٣٤٩/٢، ٣٩/٣، ٩١/٣، ١١٤/٣.

(٢) شعر الفند الزماني، حاتم الضامن: ٢٥، وخزانة الأدب: ٤٣٤/٣.

(٣) ينظر: شرح تسهيل الفوائد: ١١٤/٣.

(٤) البحر المحيط: ٣٦٨/٨.

(٥) ينظر: المصدر نفسه: ابو حيان: ٣٩٤/١، وبقية الشواهد النظيرة ينظر: ١٥١/٢، ٤٣٩/٢، ٤٠/٣، ٣٣٣/٣، ٤٤٨/٣، ٥١٨/٤، ٢٩٢/٥ وغيرها.

(٦) البحر المحيط: ٤٨٢/٢.

وَهُوَ يَتَوَلَّى ٱلصَّٰلِحِينَ ﴾ [الأعراف:١٩٦]، من أنَّ التقدير: الذي نزَّلَ الكتاب عليه، فحذف (عليه) وإن لم يكن فيه شرط جواز الحذف، وذكر أنَّه له نظير في كلام العرب، هو قول الشاعر [١]:

وَإِنَّ لِسَانِي شُهْدَةٌ يُشْتَفَى بِهَا وَهُوَّ عَلَى مَنْ صَبَّهُ اللهُ عَلْقَم

فالتقدير: من صبَّه الله عليه علقم[٢]. ومن أقواله المؤيِّدة لكلامنا قوله: "و**نظيره** من الكلام في التركيب : أقسم لأيهم صحبت"[٣]، وقوله في موضع آخر: "الاستفهام هنا يراد به الجحد، والمعنى: ليس يهدي، و**نظيره** قول الشاعر: ..."[٤].

وقد سارَ ابن هشام الأنصاري (ت٧٦١هـ) على طريقة النحويين في إيراد النظائر من الشواهد القرآنية والشعرية لتعضيد القاعدة، وهو ما يظهر في عنوانات (مغني اللبيب) في الباب الخامس منه في الجهة السابعة من الجهات التي يدخل الاعتراض على المعرب من جهتها، (أن يحمِلَ كلامًا على شيء، ويشهدَ استعمال كلام آخر في **نظير** ذلك الموضع بخلافه، وله أمثلة)[٥].

ومثال ذلك ذكر شاهدًا لاستعمال الحرف (في) للظرفية في قوله تعالى: ﴿ جَعَلَ لَكُمْ مِّنْ أَنفُسِكُمْ أَزْوَٰجًا وَمِنَ ٱلْأَنْعَٰمِ أَزْوَٰجًا ۖ يَذْرَؤُكُمْ فِيهِ ۚ ﴾ [الشورى:١١]، يَذْرَؤُكُمْ أي: يكثركم، ومعنى فيه: الظرفية أو التعليل[٦]، ثمَّ ساقَ شاهدًا نظيرًا لإفادة (في) الظرفية واستعمالها بدل (الباء) قال: "جعل هذا التدبير كالمنبع؛ فلذا جيءَ بـ (في) دون الباء، **ونظيره** قوله تعالى: ﴿ وَلَكُمْ فِى ٱلْقِصَاصِ حَيَوٰةٌ ﴾ [البقرة:١٧٩]"[٧].

---

(١) البيت لشاعر من همدان لا يعرف قائله في الجنى الداني: ٤٧٤، وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: ١٧٩/١، و المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية: ٤١٨/١، وخزانة الأدب: ٢٦٦/٥، وشرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية: ٦٧/٣.

(٢) ينظر: البحر المحيط: ٤٢٤/٤.

(٣) المصدر نفسه: ٥٣٢/٢.

(٤) المصدر نفسه: ٥٤١/٢.

(٥) ينظر: مغني اللبيب: ٢٧٥/٦.

(٦) ينظر: المصدر نفسه: ٦٨٢/٦.

(٧) المصدر نفسه: ٦٨٢/٦.

ومن الشاهد النظير في ظاهرة الاستغناء نجد قوله: "**ونظيره** في الاستغناء بجواب القسم المقدّر قبلَ الشرطِ المجرّد من (لام) التوطئة، نحو قوله تعالى: ﴿ وَإِن لَّمْ يَنتَهُواْ عَمَّا يَقُولُونَ لَيَمَسَّنَّ ﴾ [المائدة:٧٣]، والتقدير: والله ليمسّن لئن لم ينتهوا يمسّن"(١).

(١) مغني اللبيب: ١٤٢/٥.

الخاتمة

بعد هذه الرحلة البحثية يمكن إدراج ما توصَّلَ إليهِ البحث من النتائج الآتية:

١. متابعة ابن هشام العلماء في إيراد الشواهد النظرية كما أثبتنا ذلك من خلال إيراد شواهد نظيرة له، فقد تأسس الشاهد النظير مع تأسيس القواعد النحوية.
٢. الشاهد النظير لا يعني المطابقة للأصيل، فقد يأتي عكسه أو مطابقاً له في أحد الوجوه، وقد يأتي العلماء بالنظير للبيان والتوضيح.
٣. النظير والمثل والشبه ألفاظ متقاربة المعنى في المعجمات اللغوية، وقد فرّق المتخصصون بينها لغة واصطلاحًا، فالمثل المطابق للشيء، والنظير يطابق في وجه ويختلف في أوجه، والمشابهة لا تعني المماثلة الكاملة بين الشيئين.
٤. يؤتَى بالشاهد النظير من القرآن الكريم والشعر والحديث وحتى من الأمثلة المصوغة للتمرين أو الاستدلال لقضية نحوية أو لغوية.

ثبت المصادر

أولًا: الكتب المطبوعة:

- إتحاف الأمجاد في ما يصح به الاستشهاد، محمود شكري الألوسي (ت١٣٤٢هـ)،حققه: عدنان عبد الرحمن الدوري، مطبعة الإرشاد، بغداد، ١٤٠٢هـ-١٩٨٢م .
- الأسس العلمية في دراسة الشاهد النحوي "شرح شذور الذهب لابن هشام نموذجا": أ.د. محمد ذنون يونس، الباحثة : شيماء سالم حميد، عمان ، دار الفتح للدراسات والنشر، ط.١٤٤٢،١هـ-٢٠٢١م.
- الأصول في النحو: أبو بكر محمد بن السري بن سهل النحوي المعروف بابن السراج (ت ٣١٦هـ)، حققه: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت-لبنان، د.ط، د.ت، : ٣.
- الاقتراح في أصول النحو: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ)، ضبطه وعلق عليه: عبد الحكيم عطية، راجعه وقدم له: علاء الدين عطية، دار البيروتي، دمشق، ط.٢، ١٤٢٧ هـ - ٢٠٠٦ م.
- أمالي ابن الشجري: أبو السعادات ضياء الدين هبة الله بن علي بن حمزة ابن الشجري (ت٥٤٢هـ)، حققه: د.محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٤١٣ هـ - ١٩٩١م.
- أنوار التنزيل وأسرار التأويل: أبو سعيد ناصر الدين عبد الله بن عمر بن محمد الشيرازي البيضاوي (ت ٦٨٥هـ)، حققه: محمد عبد الرحمن المرعشلي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط١، ١٤١٨ هـ-١٩٩٨م.
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: أبو محمد جمال الدين، ابن هشام عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف الأنصاري، (ت٧٦١هـ)،حققه: يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، د.ط.
- الإيمان والرد على أهل البدع (مطبوع ضمن مجموعة الرسائل والمسائل النجدية لبعض علماء نجد الأعلام، الجزء الثاني): عبد الرحمن بن حسن بن محمد بن عبد الوهاب بن سليمان التميمي (ت ١٢٨٥هـ)، دار العاصمة، الرياض، المملكة العربية السعودية، ط.١ بمصر، ١٣٤٩هـ، النشرة الثالثة١٤١٢هـ ، د.ت.
- البحر المحيط في التفسير: أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي (ت ٧٤٥هـ)، حققه: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، والشيخ علي محمد معوض، ود. زكريا عبد المجيد النوقي، ود. أحمد النجولي الجمل، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ط١ ، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م.

- تاج العروس من جواهر القاموس: أبو الفيض محمّد بن محمّد بن عبد الرزّاق الحسيني، مرتضى الزَّبيدي (ت ١٢٠٥هـ)، حققه: مجموعة من المحققين، دار الهداية، د.ط، د.ت.
- التحليل النحوي وأثره في الاستدلال البلاغي: أ.د.محمد ذنون يونس الفتحي، الباحثة ضحى محمد شيت، دار الفتح للدراسات والنشر، عمان، ط.١، ١٤٤٢هـ-٢٠٢١م.
- التعريفات الفقهية: محمد عميم الإحسان المجددي البركتي، دار الكتب العلمية، بيروت_لبنان، ط.١، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.
- تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد: محمد بن يوسف بن أحمد، محب الدين الحلبي، ناظر الجيش (ت ٧٧٨هـ)، دراسة وتحقيق: أ. د. علي محمد فاخر وآخرون، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، مصر، القاهرة، ط١، ١٤٢٨هـ .
- تهذيب اللغة: أبو منصور محمد بن أحمد بن الأزهري الهروي، (ت ٣٧٠هـ)، حققه: محمد عوض مرعب ، دار إحياء التراث العربي – بيروت ، ط.١، ٢٠٠١م.
- الجنى الداني في حروف المعاني: أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المرادي (ت٧٤٩هـ)، حققه: د. فخر الدين قباوة، الأستاذ محمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت_ لبنان، ط١ ، ١٤١٣ هـ ، ١٩٩٢ م.
- الحاوي للفتاوي: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ) ، دار الفكر للطباعة والنشر، بيروت-لبنان، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٤ م.
- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب: عبد القادر بن عمر البغدادي، (ت١٠٩٣هـ)،حققه: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٤، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧م.
- الخصائص : أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت ٣٩٢هـ)، حققه: محمد علي النجار، دار الكتب المصرية، المكتبة العلمية، ط.٢، ١٣٧١هـ-١٩٥٢م.
- ديوان الأعشى الكبير: ميمون بن قيس بن جندل، شرح وتعليق: الدكتور محمد حسين، مكتبة الآداب بالجماميزت، المطبعة النموذجية، د.ط، د.ت.
- ديوان الفرزدق، شرحه وضبطه وقدم له: الأستاذ علي فاعور، دار الكتب العلمية، بيروت_لبنان، ط.١، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م.
- رسالة الحدود: أبو الحسن علي بن عيسى بن علي بن عبد الله، الرماني المعتزلي (ت٣٨٤هـ)، حققه: إبراهيم السامرائي ، دار الفكر – عمان، د.ط، د.ت.
- الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه: الدكتورة خديجة الحديثي ، مطبوعات جامعة الكويت د.ط،١٣٩٤هـ - ١٩٧٦م .

- شرح تسهيل الفوائد: محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين (المتوفى: ٦٧٢هـ)، حققه: د. عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر والتوزيع ، ط.١، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.
- شرح الخطيب على مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، أبو محمد عبد الله جمال الدين بن هشام الأنصاري(ت٧٦١هـ)، حققه: د.عبد اللطيف بن محمد الخطيب، دار المصور العربي بيروت، لبنان،١٤٢١هـ-٢٠٠٠م.
- شرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية (لأربعة آلاف شاهد شعري)، محمد بن محمد حسن شُرَّاب، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٢٧ هـ- ٢٠٠٧ م.
- شرح جمل الزجاجي: أبو الحسن علي بن مؤمن بن محمد، ابن عصفور الإشبيلي (ت٦٦٩هـ)، قدّم له ووضع هوامشه: فواز الشعّار، إشراف: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤١٩هـ-١٩٩٨م.
- شعر الفند الزماني: الدكتور حاتم صالح الضامن، كلية الآداب، جامعة بغداد، فرزه من: مجلة المجمع العلمي العراقي، ج٤، مج ٣٧، ١٤٠٧هـ-١٩٨٦م.
- الشواهد والاستشهاد في النحو: عبد الجبار علوان النايلة، بإشراف: الأستاذ كمال إبراهيم، جامعة بغداد، كلية الآداب، مطبعة الزهراء، بغداد، ط.١٣٩٦،١هـ-١٩٧٦م .
- العمدة في محاسن الشعر وآدابه: أبو على الحسن بن رشيق القيرواني الأزدي(ت ٤٦٣ هـ)، حققه: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الجيل، ط٥، ١٤٠١ هـ - ١٩٨١م.
- العين: أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري (ت١٧٠هـ)، حققه: د. مهدي المخزومي، ود. إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال، د.ط ، د.ت.
- الفروق اللغوية: أبو هلال الحسن بن عبد الله بن سهل بن سعيد بن يحيى بن مهران العسكري (ت نحو٣٩٥هـ)، حققه وعلق عليه: محمد إبراهيم سليم، دار العلم والثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة – مصر، د.ط ، د.ت.
- الكتاب: أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، سيبويه (ت ١٨٠هـ)، حققه: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٣، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م.
- كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم: محمد بن علي ابن القاضي محمد حامد بن محمّد صابر التهانوي (ت بعد ١١٥٨هـ) ، تقديم وإشراف ومراجعة: د. رفيق العجم، تحقيق: د. علي دحروج ، نقل النص الفارسي إلى العربية: د. عبد الله الخالدي، الترجمة الأجنبية: د. جورج زيناني، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت ، ط.١، ١٩٩٦ م ، : ٢.

- الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل: أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله (ت٥٣٨هـ)، مذيل بحاشية الانتصاف فيما تضمنه الكشاف، لابن المنير الإسكندري (ت ٦٨٣)، وتخريج أحاديث الكشاف للإمام الزيلعي، دار الكتاب العربي، بيروت، ط٣، ١٤٠٧هـ.
- لسان العرب: أبو الفضل محمد بن مكرم بن على، جمال الدين ابن منظور الأنصاري (ت ٧١١هـ)، دار صادر، بيروت ، مذيل بحواشي اليازجي وجماعة من اللغويين، ط٣، ١٤١٤هـ-١٩٩٢م.
- المحكم والمحيط الأعظم: أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي (ت ٤٥٨هـ)، حققه: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط١، ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م.
- مختار الصحاح: أبو عبد الله زين الدين محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الحنفي الرازي (ت ٦٦٦هـ)، حققه: يوسف الشيخ محمد، المكتبة العصرية - الدار النموذجية، بيروت - صيدا ، ط.٥، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.
- مدارك التنزيل وحقائق التأويل: أبو البركات عبد الله بن أحمد بن محمود حافظ الدين النسفي (ت٧١٠هـ)، حققه وخرج أحاديثه: يوسف علي بديوي، راجعه وقدم له: محيي الدين ديب مستو، دار الكلم الطيب، بيروت، ط١، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨م.
- المصباح المنير في غريب الشرح الكبير: أبو العباس أحمد بن محمد بن علي الفيومي (ت نحو ٧٧٠هـ)، المكتبة العلمية، بيروت، د.ط، د.ت.
- معجم المصطلحات النحوية والصرفية: محمد سمير نجيب اللبدي، مؤسسة الرسالة، بيروت ، دار الفرقان، ط١، ١٤٠٥هـ- ١٩٨٥م.
- المعجم الوسيط: مجمع اللغة العربية بالقاهرة، إبراهيم مصطفى ، أحمد الزيات، حامد عبد القادر، محمد النجار)، دار الدعوة، د.ط، د.ت.
- المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية (شرح الشواهد الكبرى): بدر الدين محمود بن أحمد بن موسى العيني (ت٨٥٥ هـ)، حققه: أ. د. علي محمد فاخر، وأ. د. أحمد محمد توفيق السوداني، ود. عبد العزيز محمد فاخر، دار السلام للطباعة والنشر ، مصر، القاهرة ، ط١، ١٤٣١ هـ - ٢٠١٠ م.
- مقاييس اللغة: أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي ،(ت٣٩٥هـ)، حققه: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، د.ط، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.
- المقتضب: أبو العباس محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالى الأزدي، المبرد (ت٢٨٥هـ)، حققه: محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت، د.ط، د.ت.

❖ من تاريخ النحو العربي: سعيد بن محمد بن أحمد الأفغاني (ت ١٤١٧هـ)، مكتبة الفلاح، د.ط، د.ت.
❖ المنصف لابن جني، شرح كتاب التصريف لأبي عثمان المازني: أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت ٣٩٢هـ)، دار إحياء التراث القديم، ط١، ١٣٧٣هـ -١٩٥٤م.
❖ نتائج الفكر في النَّحو للسُّهَيلي: أبو القاسم عبد الرحمن بن عبدالله بن أحمد السهيلي (ت٥٨١هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م.
❖ نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة: الشيخ محمد الطنطاوي، حققه: أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن إسماعيل، مكتبة إحياء التراث الإسلامي، ط١، ١٤٢٦هـ- ٢٠٠٥م.
❖ الوجوه والنظائر: أبو هلال الحسن بن عبد الله بن سهل بن سعيد بن يحيى بن مهران العسكري (ت نحو ٣٩٥هـ)، حققه وعلق عليه: محمد عثمان، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، ط.١، ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧ م.

ثانيًا: الرسائل والأطاريح الجامعية:

❖ أثر النظير في توجيه التراكيب القرآنية في باب العلاقات الإسنادية ومكملاتها "كتاب الحجة لأبي علي الفارسي" "رسالة ماجستير": مهدي مليح هليل السميحين، بإشراف: د.عادل البقاعين، جامعة مؤتة، كلية الدراسات العليا، ٢٠١٣م.
❖ الشاهد النحوي في معجم الصحاح للجوهري (رسالة ماجستير) ، مأمون تيسير محمد مبارك، بإشراف: أ. د. أحمد حامد، جامعة النجاح الوطنية ، فلسطين كلية الدراسات العليا ،١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م .
❖ الشاهد النحوي في شرح ألفية ابن مالك عند ابن الناظم (رسالة ماجستير): بثينة إبراهيم مكي يعقوب، بإشراف: د. بابكر نور زين العابدين، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية اللغات، قسم اللغة العربية، ١٤٣٨ هـ -٢٠١٧م .
❖ النظير الشعري في كتب الخلاف النحوي(دراسة صوتية صرفية)، (رسالة ماجستير): بيان علي يوسف العمري، بإشراف: سمير شريف استيتة، جامعة اليرموك، ١٤٢٦هـ- ٢٠٠٥م.
❖ النظير ودوره في توجيه القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث (رسالة ماجستير): علاء الدين مصطفى محمود البحلوز، بإشراف: يحيى القاسم العبابنة، جامعة مؤتة، ١٩٩٧م.

ثالثًا: البحوث المنشورة في الدوريات والشبكة العنكبوتية:

- الشاهد النحوي مصادره وأهميته في الدرس النحوي العربي: د.عمار مصطفاوي : مجلة عود الند، ع:٩٧، ٢٠١٤ ، متاح على الشبكة، https://www.oudnad.net/spip.php?article١١٣٢ .
- قضية الاستشهاد بالحديث في اللغة بين مانعِيها ومُجَوِّزيها، د. فريد أمعضشو، مجلة الداعي الشهرية الصادرة عن دار العلوم ديوبند، ع٦، ١٤٣٧هـ- ٢٠١٦م.
- مصطلحا الشاهد والاستشهاد "المفهوم والأنواع والوظائف": د. الصالحي عبد الرزاق ، مجلة دراسات مصطلحية ، فأس المغرب ،ع٦ ، ١٤٢٧ هـ - ٢٠٠٦م.